أقر مشروع قانون الصحة العامة

البرلمان :تصريحات المسؤولين الإيرانيين تعد سافر على سيادة وهوية مملكة البحرين

الاستماع إلى تقرير بشأن اتفاقية قرض مشروع الطريق المزدوج عمران ـ عدن

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس محمد علي سالم الشدادي أمام التصريحات التي أدلى بها رئيس التفتيش العام بمكتب المرشد العام في إيران والتي تمس سيادة مملكة البحرين الشقيقة, وأصدر بيانا، جاء فيه :- تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقلق بالغ وأسف شديد التصريحات التي أدلى بها بعض المسؤولين الإيرانيين التي تمس سيادة واستقلال مملكة البحرين الشقيقة.

ويرى مجلس النواب أن صدور هذه التصريحات عن شخصيات مسؤولة مقربة من القيادة الإيرانية يشكل تعديا سافرا على سيادة وهوية مملكة البحرين العضو الفاعل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

وينظر المجلس إلى هذه التصريحات كمحاولة للاجتراء على حقائق التاريخ والجغرافيا الثابتة وتتعارض مع علاقات حسن الجوار ومصلحة الشعبين البحريني والإيراني وتضر بالأمن والاستقرار بالمنطقة بشكل عام.

كما تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تؤكد على الاحترام المتبادل بين الدول وعدم المساس بها.

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية إذ يرفض وبشكل قاطع هذه التصريحات ويستنكرها بشدة فإنه يعبر عن تضامنه المطلق مع مملكة البحرين قيادة وبرلمانا وشعبا إزاء أي محاولة للمساس بسيادتها واستقلالها.

ويطالب مجلس النواب اليمني, مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديد موقفه من هذه التصريحات وشجبها ووضع حد لعدم تكرارها.

ويشدد مجلس النواب اليمني في ذات الوقت على أهمية تعزيز الاحترام المتبادل وحسن الجوار بين جميع دول المنطقة, ويدعو إلى تطوير العلاقات المتكافئة والمصالح المشتركة فيما بينها وبما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة ويرعى مصالح شعوبها.

وكان المجلس قد أستمع في جلسته المنعقدة أمس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول نتائج دراستها لاتفاقية قرض مشروع الطريق المزدوج (عمران، صنعاء، ذمار، تعز، عدن)، المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 400 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 106 ملايين و 666 ألفاً و 667 دولاراً أمريكياً .

ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة النقل البري وتنمية المناطق الحضرية والريفية في الجمهورية من خلال إنشاء طريق (عمران، صنعاء، ذمار، تعز، عدن) بحيث يكون طريقاً مزدوجاً وموازياً للطريق القائم وذلك بعرض 45ر13 متر لكل اتجاه بالإضافة إلى جزيرة وسطية بعرض 6ر3 متر وأكتاف على الجانبين بعرض 6ر3 متر لكل اتجاه ويبلغ الطول الاجمالي للطريق 420 كيلومتراً .

وسيناقش المجلس هذه الاتفاقية في ضوء ما جاء من تقرير اللجنة المشتركة في جلسة لاحقة .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى التقرير التكميلي للجنة الصحة العامة والسكان بشأن المواد المطلوب إعادة التداول فيها، وكذا المواد المقترح إضافتها إلى مشروع قانون الصحة العامة، وأقرها بعد إدخال التعديلات اللازمة على البعض منها .

كما أقر المجلس إدراج تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني إلى محافظتي حضرموت والمهرة لتقصي الحقائق حول الأضرار التي تعرضت لها المحافظات نتيجة هطول الأمطار وغزارة السيول التي حدثت خلال الفترة مؤخراً، في جدول أعماله وتقرير آخر مقدم من لجنة الشئون الدستورية والقانونية عن نتائج دراستها لمشروع قانون تعديل المادة (3) من القانون رقم (6) لسنة 1990م بشأن الجنسية اليمنية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة مدير عام الهيئة العليا للأدوية الدكتور عبد المنعم الحكمي ، ومدير عام مكافحة الأمراض والترصد الوبائي الدكتور عبد الحكيم الكحلاني ، ومدير عام الخدمات الطبية بوزارة الصحة العامة والسكان الدكتور نصيب الملجم .

كيف نعي حقوق المرأة اليمنية السياسية في الانتخابات والترشح؟

سعيد محمد سالمين

* برزت اهتمامات متزايدة بدعم وتأكيد المشاركة السياسية للمرأة اليمنية منذ قيام الوحدة اليمنية وميلاد الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام 1990م، واقترانها بالتعدد الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات العامة والاحتكام إلى نتائج صندوق الاقتراع المعبر عن الإرادة الشعبية لأغلبية الناخبين.

وقد منح الدستور اليمني حق الانتخاب والترشح لكل مواطن ومواطنة يمنية لخوض أي انتخابات عامة سواء أكانت نيابية أو رئاسية أو محلية ما دامت تتوافر لديهما الشروط والمواصفات المطلوبة حسب ما هو منصوص عليه في أحكام الدستور، وذلك لخوض التنافس الانتخابي للاستحقاق الديمقراطي.

* ولعل من اهتمامات الدولة المتزايدة بدعم حقوق المرأة السياسية في بلادنا أن تمثل في وصولها إلى مناصب قيادية في الدولة اليمنية، سواء كان ذلك على مستوى وزيرة أو وكيلة أو سفيرة أو نائبة في المجلس المحلي أو في المجلس النيابي. ويأتي هذا الاهتمام المتصاعد من قبل قيادة بلادنا والمؤتمر الشعبي العام بدعم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في إطار التوجه العام الضاغط نحو التأكيد على حقوق الإنسان ومكافحة شتى أشكال التمييز ضد المرأة.

* ورغم التقبل المجتمعي لهذا التوجه والترحيب به، إلا أن هناك بالمقابل من يعارض حق المشاركة السياسية للمرأة اليمنية لاعتبارات دينية واجتماعية، ولهذا نجد أن مثل هذه الجماعات غير متحمسة ولا مؤيدة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

* ولكن يرى أنصار الحقوق السياسية للمرأة والمؤيدون لها، أنهم في غير حاجة أصلاً إلى البحث عن أدلة تبيح الحقوق السياسية للمرأة لسبب بسيط ـ ولكنه عظيم الأهمية ـ وهو أن الأصل في الأشياء الإباحة، فكل التصرفات والعادات والمعاملات والتنظيمات، الأصل فيها هو الحل، فالقائل بمشروعية الحقوق السياسية للمرأة غير مطالب بتقديم الدليل على دعواه، لأن معه دليل الأصل وهو دليل قوي في الشريعة الإسلامية.

* كما أننا نستشهد هنا ببعض المؤكدات الشرعية لحقوق المرأة السياسية التي أوردها د. عبد الحميد الأنصاري ـ عميد كلية الشريعة الأسبق بجامعة قطر وهي:

1 ـ لم يثبت ورود نص قرآني أو سنة نبوية أو إجماع صحيح صريح أو قياس معتبر يحرم حق الانتخاب والترشح على المرأة، فليس من حق البشر أن يقولوا بالتحريم من غير دليل، إذ لو كان محرماً لنص عليه القرآن أو فصلته السنة.

2 ـ إننا يجب ألا نلزم أنفسنا ولا نلزم الآخرين إلا بالنصوص الصريحة الثابتة، أما النصوص غير الثابتة كالأحاديث الضعيفة أو ما كان محتملاً لأكثر من رأي، فليس لأحد أن يلزم الأمة برأيه وبخاصة في الأمور الاجتماعية العامة.

3 ـ حقوق الإنسان، ومنها حق الانتخاب والترشح، هبة من الله تعالى خالق الإنسان بمقتضى التكريم الإلهي.

4 ـ المساواة العامة في الحقوق والواجبات بين الجنسين، هي القاعدة العامة في الشريعة، إلا ما استثني بنص صريح.

5 ـ المرأة تساهم الآن في بناء المجتمع وتطوره وتقدمه ، فهي شريكة ومن حقها أن يكون لها رأي في أمر مجتمعها وفي صنع القرار، والقرآن يجعل مسؤولية بناء المجتمع وتقويمه وإصلاحه، مسؤولية مشتركة بين الجنسين في قوله تعالى:" والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".

6 ـ العمل الانتخابي، توكيل ونيابة، والعمل النيابي، رقابة وتشريع والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من التوكيل أو من الرقابة والتشريع.

7 ـ ولا يقال إن لا حاجة للمرأة في الانتخاب أو دخول البرلمان، بل الحاجة قائمة وهي حاجة اجتماعية وسياسية وهي أكبر من الحاجات الفردية، فمشاركة المرأة في الانتخاب ودخولها المجلس النيابي لنصرة الحق والعدل والاتجاه الإصلاحي، في كل ذلك خير لها ولمجتمعها، وكذلك فإن للمرأة مطالب وحقوقاً وهي أقدر على التعبير عنها وبخاصة فيما يتعلق بأمور المرأة والأسرة والأطفال، فيجب أن تكون حاضرة لتعبر عن رأيها بنفسها، ولذلك فوجود المرأة في البرلمان ضروري من أجل ترشيد القرار وتدعيم القيم الإيجابية.

8 ـ المرأة المسلمة في صدر الإسلام مارست أشكالاً من الحقوق السياسية تمثلت في البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرقابة السياسية، وبالأسلوب المتناسب مع ذلك العصر، ولا يوجد في الشريعة ما يمنع المرأة من مزاولة الحقوق السياسية وبالأسلوب المتناسب مع هذا العصر.

* وأخيراً فإن قضية الحق السياسي للمرأة في الانتخاب والترشيح أصبحت محسومة على المستوى السياسي لدى معظم التيارات السياسية الإسلامية، والفكر السياسي الإسلامي قد تجاوز هذه القضية، كما تجاوز من قبل قضيتي تعليم المرأة وعملها.

* ومن حظ المرأة اليمنية على وجه التحديد أنها منحت لها حقوق سياسية متساوية مع أخيها الرجل حسب ما كفله لها الدستور اليمني أفضل من غيرها في بلدان عربية، كما أنها تحظى باهتمام القيادة السياسية للدولة، ومناصرة بعض الأحزاب السياسية في البلاد، إلى جانب دعم وتأييد منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بحقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح للانتخابات النيابية القادمة.

* خلاصة القول لم يعد أمام المرأة من سبيل إلا أن تهيئ نفسها لخوض التنافس الانتخابي للدورة النيابية القادمة بكل كفاءة واقتدار، وأن تحسن التنسيق والتحضير الجيد لهذه الانتخابات مع المؤيدين لها بحق الترشح، والداعمين لها من هذا الحزب أو ذاك، أو من منظمات المجتمع المدني أو من المستقلين المناصرين لها، حتى يكون هناك إجماع مبدئي بترشحها، وأن تتم الاستفادة من كل خبرة سابقة في مجال التنافس الانتخابي، وأن تستوعب قواعد وأصول اللعبة الديمقراطية في الاستحقاق الديمقراطي، وبقدر أهل العزم تأتي العزائم، فالمعركة الانتخابية لها إستراتيجية وتكتيكات ميدانية متغيرة، وعلى المرشحة لهذه الانتخابات التنافسية للدورة الرابعة النيابية القادمة، أن تدركها تمام الإدراك، وأن تحسن كيفية التعامل معها، ولكل مجتهد نصيب.

المشاركون في دورة التناولات الإعلامية للقضايا المجتمعية:

نطالب بإيلاء قضايا المرأة والأطفال أهمية أكبر في وسائل الإعلام

عدن/حلمي علي الكسادي:

دعا المشاركون في الدورة التدريبية الثانية في التناولات الإعلامية للقضايا المجتمعية التي تنظمها مؤسسة سي اتش اف الدولية (EMCAR)،امس الأحد (22/2/2009م) إلى إيلاء قضايا المرأة والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال أهمية أكبر في التغطية الصحفية لوسائل الإعلام في بلادنا والاضطلاع بدورها في التوعية بمساندة هذه الشرائح والوقوف إلى جانب قضاياها الإنسانية العادلة لتجسيد قيم التوازن الاجتماعي المنشود وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة.

وأكد المشاركون أن الحيز المخصص حالياً للتناولات الإعلامية في وسائل الإعلام بحسب ماتشير إليه الإحصائيات لايرتقي لمستوى الطموح في نقل واقع ومعاناة وتطلعات هذه الشرائح المجتمعية إلى الرأي العام لإيجاد وعي مجتمعي عام مساند.

جاء ذلك في المناقشات والمداخلات التي جرت امس الأحد بمعية مدرب ومنسق الدورة الأستاذ/نصر مبارك باغريب، وعقب قيام المشاركين بالنزول الميداني وزيارة معهد النور للمكفوفين في المعلى محافظة عدن، وكذا مشاركتهم في حلقة النقاش التي تمت في معهد التدريب والتأهيل الإعلامي بعدن قدمت فيها الدكتورة/ رخصانة إسماعيل مدير مركز المرأة للبحوث والتدريب التابع لجامعة عدن ورقة بحثية مهمة عن أوضاع المرأة في اليمن والتطورات التي شهدتها خلال العقدين الأخيرين.

وقد تطرقت الدكتورة/رخصانة إسماعيل في ورقتها إلى النتائج المحققة في مجال حقوق الأطفال وذوي الاحتياجات والمرأة ومحو أميتها وخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات أثناء الولادة والتوقعات الايجابية في هذه الجوانب حتى العام 2015م، والمحددة وفق الإستراتيجية الحكومية بهذا الشأن.

وكان المشاركون في الدورة قد اطلعوا خلال زيارتهم الميدانية لمعهد النور للمكفوفين على الجهود التي تبدل من قبل المسئولين في المعهد لتعليم المكفوفين للمعارف النظرية والمهارات العلمية التي تمكنهم من إيجاد فرص عمل والاعتماد على أنفسهم في شئون حياتهم وإدماجهم في المجتمع.

وقام المشاركون بجولة في أرجاء المعهد الذي يعد أقدم معهد في منطقة الجزيرة العربية وتأسس في ستينيات من القرن الماضي ويضم حالياً أكثر من 40 كفيفاً يتعلمون وفق مناهج وإشراف وزارة التربية والتعليم على طريقة بريل، وتعرفوا عن قرب على الإمكانيات المتوفرة فيه من قاعات دراسية وصالة موسيقية ومكتبة، وأدوات للعب كرة اليد والشطرنج الخاصة بالمكفوفين.

يشار أن فعاليات الدورة التدريبية الثانية في التناولات الإعلامية للقضايا المجتمعية التي تنظمها مؤسسة سي اتش اف الدولية (EMCAR)، تهدف إلى إكساب الصحفيين المهارات العملية للتغطية الإعلامية للقضايا الاجتماعية المختلفة بمشاركة 18 صحفيا وصحفية من وكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ وعدد من وسائل الإعلام في عدن.

وسيتناول التدريب في الدورة التي ستستمر ثلاثة أيام (21 – 23 فبراير 2009م) أهم القضايا المجتمعية التي ينبغي على الكوادر الصحفية والإعلامية الاهتمام بها وإعطاءها الاهتمام الأكبر والواسع في تغطيتهم الصحفية المختلفة.

في جلسة المباحثات الرسمية بين اليمن والبنك الدولي والمانحين

الأرحبي يؤكد حرص الحكومة على المضي في تطوير قطاعات التنمية البشرية

البنك الدولي يشيد بما أنجزته اليمن ويعلن دعمه لتجاوز التحديات لبلوغ أهداف الألفية

صنعاء / سبأ:

عقدت يوم أمس الأحد بوزارة التخطيط والتعاون الدولي جلسة مباحثات موسعة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي بمشاركة ممثلي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة لليمن برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي ونائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيدة دانييلا جراسيني.

كرست الجلسة لبحث ومناقشة اتجاهات وأولويات الدعم لقطاعات التنمية البشرية في اليمن في إطار التشاور والتحضير لإستراتيجية المساعدات القطرية الجديدة مع البنك الدولي .

وفي مستهل جلسة المباحثات الرسمية، أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية أهمية بلورة الرؤى المتعلقة بتحديد طبيعة التحديات التي لا تزال تواجه جهود اليمن لبلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية.. مشيرا إلى حرص الحكومة اليمنية على المضي قدما في تطبيق السياسات والبرامج والاستراتيجيات التنموية الهادفة إلى تطوير قطاعات التنمية البشرية في اليمن.

ولفت نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية إلى ضرورة اضطلاع الدول والجهات المانحة ومن بينها البنك الدولي في مساعدة اليمن على استخلاص جوانب القصور في منظومة الجهود الهادفة إلى بلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية، مشيدا في هذا الصدد بإسهامات البنك الدولي في دعم جهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.. وشدد على أهمية انتهاج مبدأ الشفافية في التقييم وهو ما تحرص عليه الحكومة اليمنية في تعاطيها مع المعضلات والمعوقات التي لا تزال تواجه مقدرات التنمية البشرية في اليمن.

وأشار الأرحبي إلى أهمية تعزيز التعاون القائم بين اليمن والبنك الدولي والمانحين وبما يسهم في دعم جهود اليمن في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

تخلل جلسة العمل تقديم عروض تفصيلية من قبل وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني والشئون الاجتماعية والعمل والصحة العامة والسكان وممثلين عن وزارتي الشباب والرياضة والمالية ورئيس المجلس الأعلى لرعاية الأمومة والطفولة، تمحورت حول تحديد ابرز التحديات التي تواجه قطاعات التنمية البشرية والانجازات التي تحققت على صعيد الجهود الهادفة إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة والتصورات المتعلقة بسبل تنسيق أوجه الدعم من المانحين والبنك الدولي لتعزيز منظومة الجهود الحكومية الهادفة إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة.

كما قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي عرضا خاصا حول الإستراتيجية الوطنية للمتابعة والتقييم لتنفيذ مقررات الخطة الخمسية الثالثة، حيث خلص العرض إلى تأكيد تغطية الخطة محاور الخطة الخمسية الثالثة لأهداف الألفية الثالثة للتنمية مع تحديد بعض أوجه القصور والتوصيات اللازمة لمعالجتها.

من جهتها أكدت نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استعداد البنك لتقديم كافة أوجه الدعم المتاحة لليمن لتجاوز التحديات التي لا تزال تواجه جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى بلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية.. مشيدة بما أنجزته اليمن في هذا الصدد.

لدى تفقده موقع إنشاء جامعة أبين

د.صالح حيدرة : الجامعة ستكون إضافة متميزة للتعليم العالي في الوطن ..

أبين / عبدربه محسن البيضاني:
تصوير/علي حسن :

عقد أمس الأحد مدينة زنجبار بمحافظة أبين اجتماع للجان التحضيرية لتأسيس جامعة أبين برئاسة الدكتور صالح حيدرة محسن رئيس اللجان التحضيرية ورؤساء اللجان الأكاديمية وشؤون الطلاب والمالية والإدارية والهندسية .

واستعرضت اللجان ما تم إنجازه من مهام على صعيد تأمين المتطلبات الأولية لتأسيس جامعة أبين من أراض ومبان وفي الجوانب الأكاديمية والمالية .

وعبرت اللجان التحضيرية عن ارتياحها لسير العمل وفقاً للجدول الزمني المقرر وتوفير وإنجاز ما يمكن أن يشكل لاحقا أساسا للإعلان عن جامعة أبين .

عقب ذلك قامت اللجان التحضيرية برئاسة الدكتور صالح حيدرة وبرفقة المهندس علي العروس مدير المشاريع بمحافظة أبين بالنزول الميداني وتفقد المساحة التي خصصت لجامعة أبين لإقامة وبناء مرافق ومباني الجامعة في ضواحي مدينة زنجبار عاصمة المحا فظة وبالقرب من مشروع خليجي عشرين , بمساحة تقدر ب"315" هكتاراً.

وأبدت اللجان التحضيرية ارتياحها للموقع المخصص لإقامة جامعة أبين واستفادتها من المرافق والمنشآت التي ستشيد في موقع خليجي عشرين من مطاعم ومتنزهات ومرافق سياحية ورياضية.

كما تفقد رئيس اللجان التحضيرية ومرافقوه مبنى ديوان المحافظة في الشارع الرئيسي بمدينة زنجبار الذي منح لمشروع جامعة أبين ليكون مقراً للجانها المختلفة , والإطلاع على احتياجاتها وتجهيزها لتكون واحدة من مباني وممتلكات جامعة أبين , وزيارة مشروع مبنى كلية علوم الحاسوب والتقنية في مدينة زنجبار والذي يضم مبنى يحوي ستة قاعات دراسية سعة كل منها "120" طالباً تم الإنتهاء من بنائه ومدرج للمحاضرات سعة "500" طالب قيد الإنشاء , فضلاً عن مختبرات وسكن داخلي للطالبات وآخر للطلاب وحمامات قيد الإنشاء.

وصرح الدكتور صالح حيدرة محسن رئيس اللجان التحضيرية لتأسيس جامعة أبين بأن جامعة أبين ستكون إضافة متميزة للتعليم العالي في بلادنا وأن الجهود متواصلة في الجوانب الأكاديمية والعلمية لتكون متفردة وذات خصوصية علمية متميزة وبمنهج تعليمي خاص لاسيما في كلياتها التطبيقية مع الحرص على إستخدام آليات التقويم الذاتي ومعايير الاعتماد الأكاديمي العالية لرفع مستوى الجودة في المناهج والبرامج الأكاديمية , مضيفاً أن اللجان التحضيرية تأخذ بعين الإعتبار في أعمالها حاجة محافظة أبين وخصوصيتها من جهة , وحاجات الوطن اليمني عموماً من جهة أخرى.

وأضاف الدكتور صالح حيدرة ,إن جامعة أبين ستقوم على مجموعة من الكليات التي ستكون نواة وأساس للجامعة هي كلية التربية لودر وكلية التربية زنجبار التي سيتم تحويلها إلى كلية نوعية للعلوم التربوية وكلية علوم الحاسوب والتقنية وكلية الزراعة والموارد الطبيعية فضلا عن المركز العلمي للبحوث الزراعية .